Facebook (1)

facebook.com/syriahro/photos/a.10150329947968115/10152428263573115

الذكرى السنوية الأولى لمجزرة الإبادة الطائفية في بانياس والبيضا

في الثاني والثالث من شهر أيار / مايو من العام الفائت، نفذت ما تسمى بقوات الدفاع الوطني الموالية للنظام، مجزرة طائفية مكتملة المعالم والأدلة، حيث هاجم عناصر الدفاع الوطني -وكانوا جميعهم من الطائفة العلوية - صباح يوم الخميس، الثاني من شهر أيار/ قرية البيضا التابعة لمدينة بانياس في محافظة طرطوس، وقتلوا أطفالها قبل شيوخها ونسائها، وأحرقوا جثث الشهداء، واعتقلوا وهجروا أهلها، وفي مساء اليوم ذاته وصباح اليوم التالي، تابعوا حقدهم في مدينة بانياس في حي راس النبع، وقتلوا الأطفال والشيوخ والنساء في الحي، وأحراقوا المنازل أيضاً، واعتقلوا وشردوا أهالي هذا الحي، والكثير من أهالي الأحياء الجنوبية للمدينة، التي يقطنها مسلمون سنة، وتعتبر مجزرة الإبادة الطائفية في بانياس والبيضا التي استشهد وجرح فيها المئات وهجر الآلاف، المجزرة الطائفية المكتملة الأدلة، التي لا يستطيع اي قاضي دولي إنكارها ورغم ذلك لم يتحرك ضمير الإنسانية إن وجدت.

وخرج علينا إعلام نظام بشار الأسد، وأظهر معتقلين من أهالي الضحايا في مدينة بانياس، الذين فقدوا أبناءهم، ليجبروهم على الإدلاء باعترافات ملفقة وكاذبة، عن أنهم هم من نفذوا المجزرة في مدينة بانياس، في حين أن المجزرة ارتكبت بقيادة علي وجيه شدود، قائد الدفاع الوطني ببانياس، الذي كان جميع عناصره من الطائفة العلوية ممن استقدمهم من مدن وقرى محافظتي اللاذقية وطرطوس، والذي قتل في اشتباكات مع الكتائب الإسلامية المقاتلة في أخر شهر تشرين الثاني / نوفمبر من العام المنصرم.

وحاول المرصد السوري لحقوق الإنسان جاهداً العمل مع المجتمع الدولي لإحالة ملف مجزرة الإبادة الطائفية في بانياس وكافة جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا، إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن السلطات السياسية الدولية وقراراتها على ما يبدو أنها كانت أشد تأثيراً من حقوق الإنسان.

See less